

## قراءة عن بيان البنك المركزي بشأن معالجة التشوهات السعرية

## إجراءات حوثية عمقت الانقسام النقدي وأخلت بالتوازن

قراءة/ وحيد عبد الكريم الفودعي:

خلفية: منذ انقلابها على الدولة وسيطرتها على كافة مؤسساتها في أغسطس 2014م، لم تتوقف جماعة الحوثي في اتخاذ العديد من الإجراءات ووضع عراقيل ومطبات اقتصادية وخلق أزمات من شأنها إرباك المشهد السياسي أشبه ما يكون بحرب اقتصادية تهدف من ورائها إلى تجويع وإفقار الشعب وكافة الوسائل المتاحة لديها، أو استخدامها كورقة ضغط يتم استغلالها محليا وإقليميا ودوليا، فقد انتقلت بشكل تدريجي من نهب المال العام والسيطرة على كافة مؤسسات الدولة الإيرادية إلى النهب المنظم لرؤوس الأموال الوطنية وتدمير القطاع الخاص وعلى وجه الخصوص منظومة البنوك التجارية والإسلامية والنظام المصرفي باليمن، غير أن أخطر إجراء اتخذته جماعة

الحوثي والذي بموجبه قسم الاقتصاد اليمني إلى نصفين هو قرارهم منع تداول الطبعة الحديثة من العملة نهاية ديسمبر من عام 2019م، الأمر الذي خلق العديد من المشاكل الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على حياة المواطن، وعملت على الإخلال بتوازن العرض والطلب على النقد في كافة مناطق البلاد، بحيث تسرب النقد من الطبعة الحديثة إلى مناطق الشرقية اليمنية، مع شحة سيولة لدى مناطق الانقلاب، وتكريس الطلب على النقد الأجنبي في

مناطق جغرافية معينة هي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية مما أدى إلى ارتفاع القرف فيها، مع استقرار سعر الصرف في مناطق سيطرة الانقلاب لعدة عوامل منها شحة السيولة من العملة المحلية، وعدم وجود طلب حقيقي على النقد الأجنبي لأغراض الاستيراد هناك حيث يغطي بالكامل من مناطق الشرقية، وتوقف دفع الرواتب لأغلب القاطنين تحت سيطرة الانقلاب مع استمرار حتى المرتبات من قبل الحكومة الشرعية دفع لموظفين في مناطق الانقلابيين، كما أن الطلب على النقد الأجنبي في مناطق الشرعية لم يقتصر فقط على الاستيراد، بل أوجد قرار الحوثي طلب جديد على النقد الأجنبي لتغطية المنتجات والحاصلات الزراعية والقات والتي تأتي من مناطق سيطرة جماعة الحوثي بحيث يتم تحويل المتحصلات منها إلى عملات صعبة (ريال سعودي أو دولار) ومن ثم الذهاب بها إلى مناطق الحوثي وبيعها من جديد ليتم شراء المنتجات والحاصلات الزراعية والقات بعملة قديمة وهكذا بشكل دائري، وبشكل عام فإن الإجراءات الحوثية عمقت الانقسام النقدي في البلاد وأخلت بالتوازن الاقتصادي الخاص بالعرض والطلب على النقد سواء النقد المحلي أو

النقد الأجنبي وأدت إلى تشوه سعري بالعملة الوطنية وكأنتا في دولتين، كما رفعت كلفة الحوالات من مناطق الشرعية إلى مناطق الانقلاب إلى مبالغ قياسية. وتجدد الإشارة هنا إلى أهم العوامل التي سهلت على الانقلابيين تنفيذ قراراتهم، وهو وجود نموذجين مختلفين من النقد المحلي، نموذج عريض أو حجم كبير (طبعة قديمة) حتى عام 2017م، ونموذج أصغر منه (طبعة حديثة) بدأ التعامل بها نهاية عام 2017م.



## كيف نجح الحوثي بأحداث التشوه السعري؟ وما علاقة وجود طبعتين مختلفتين؟

على المخالفين.

## التقييم

1. ما قام به البنك المركزي اليمني خطوة ممتازة انتظرها الشعب طويلا، وهي إعادة التعامل بالطبعة النقدية القديمة من العملة المحلية وضخها في السوق بشكل مدروس وتقليص التعامل بالطبعة الحديثة، وبدء سحبها من السوق بشكل تدريجي، بهدف معالجة التشوهات السعرية وإعادة توازن العرض والطلب على النقد في كافة مناطق البلاد بدلا من تركه في مناطق الشرقية، وتخطيط حوثي لزعة استقرار سعر الصرف وتحقيق مكاسب سياسية.

2. إن قرارات البنك المركزي اليمني التي وردت في البيان، في حالة نجاحها من شأنها إعادة التوازن في العرض والطلب على النقد بشقيه المحلي والأجنبي، وتوزيع الطلب على النقد الأجنبي في كافة المناطق بدل من ترززه على مناطق جغرافية معينة.

3. سيمعل القرار على معالجة التشوه السعري بالعملة الوطنية وتوحيد سعر الصرف في كافة المناطق بعد إعادة التوازن النقدي (العرض والطلب) المذكور انفا في الفقرة (1)، والذي بموجبه سيحدد سعر عادل للصرف بناء على قوى السوق (العرض والطلب).

4. إذا نجح القرار سيجبر أطراف الصراف على العمل لما من شأنه استقرار سعر الصرف بدلا من استخدام الحرب الاقتصادية كورقة ضغط من أحد الأطراف ضد الطرف الآخر، فسعر الصرف الموحد من مصلحة كافة الأطراف المحافظة واستقراره والعمل على تحسين قيمة الريال اليمني.

5. نجاح القرارات ستكون مقدمة لأي نقاش يدور حول تحييد الاقتصاد، والعمل والسعي من كافة الأطراف لما من شأنه استقرار سعر الصرف، كما أنها مقدمة

ذات العلاقة للحد من تدهور سعر صرف العملة.

## شروط نجاح القرارات

1. يشترط نجاح القرار ان يتم ضخ النقود وفقاً لما جاء في بيان البنك المركزي، بمعنى أن تتم العملية وفق آلية مخططة ومدروسة، على أن يكون العرض النقدي والعملة المحلية في المستويات المقبولة والمتوافقة كليا مع حاجة السوق لها، وأي إخلال بهذا الشرط يمكن أن يؤدي ضح النقد إلى آثار تضخمية تنعكس سلبا على قيمة العملة المحلية في عموم السوق اليمنية ومختلف المناطق.

2. يشترط أيضاً لتنفيذ القرار، ان تتكاتف وتتعاون مع البنك المركزي اليمني كافة مؤسسات الدولة وأجهزتها بما فيها الأجهزة الأمنية وجهاز الأمن القومي على وجه الخصوص والأطراف الموقعة على اتفاق الرياض، وتكوين غرفة عمليات مشتركة لتنفيذ القرارات، فالمصلحة العليا تقتضي تكاتف الجميع، فالتدهور الاقتصادي والتضخم أنكاه كاهل الشعب شمالاً وجنوباً، ولا داعي لمزيد من الانقسام، فمصلحة الوطن والمواطن فوق كل الاعتبارات.

## فرص النجاح

لقد نجح الحوثي في تعميق الانقسام النقدي واحداث التشوه السعري بسبب وجود طبعتين مختلفتين من النقد المحلي (حجم كبير، وحجم صغير)، ما سهل التمييز بينهما وجعل من الصعب تواجد الطبعات الحديثة في مناطق سيطرة الحوثيين.

لكن الامر يختلف مع قرار الشرعية العودة إلى الطبعة القديمة (العريض) وتكثيف التعامل بها، وبفئات ورموز تتطابق تماما مع الفئات والرموز المعتمدة لدى الحوثي، وأبعد من ذلك إمكانية الشرعية العودة لطبعات ما قبل 2015م.

الداخلية وبالتنسيق مع النيابة والبنك المركزي، تتمثل في اغلاق واستجواب وتغريم البنوك وشركات الصرافة والمضاربين بالعملة المخالفين لتعليمات البنك المركزي بالأخص التعليمات التي تلزم البنوك بقبول وتداول النقد بكافة فئاته وطبعاته في كافة المناطق، ووقف فرض عمليات جزافية غير واقعية للتحويلات الداخلية.

4. جماعة الحوثي، عليها أن تتعاون مع البنك المركزي في العاصمة عدن، وعدم استخدام الورقة الاقتصادية كوسيلة ضغط على الشرعية، فالمتضرر الوحيد هو المواطن في الشمال والجنوب، وبالإمكان التنسيق في هذا الجانب ولنا تجارب ناجحة سابقة في عام 2018م، عندما تم تنفيذ حملات أمنية منظمة على المخالفين في كافة المناطق شمالاً وجنوباً.

5. على القطاع الخاص والبنوك على وجه الخصوص وكافة مكونات الشعب وأطيافه السياسية والاجتماعية خصوصا القاطنين في مناطق تسيطر عليها جماعة الحوثي، التعاون مع البنك المركزي في العاصمة عدن والعمل على نجاح قراراته، ورفض أي إجراء حوثي من شأنه تدمير ما تبقى من اقتصاد، سواء اصدار ما يسمى بالنقد الالكتروني أو أي اجراء اخر.

وبخصوص تدهور قيمة العمل اكرر ما اقوله في اكثر من مناسبة على الاتي:

1. دراسة مسببات التدهور الاقتصادي وبالخصوص تدهور قيمة العملة والتي تكاد تكون معروفة لدى العامة قبل الخبراء والمختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي، وعمل مصفوفة مزمنة لمعالجة وازالة هذه المسببات، سواء كانت مسببات طبيعية ناتجة عن طلب حقيقي للعملة الصعبة أو مسببات مفتعلة ناتجة عن طلب مختلف لأغراض مختلفة اهمها اغراض سياسية، او لأغراض المضاربة من قبل المتاجرين بالعملة فهذا كفيل بوقف الانهيار الاقتصادي أو الحد منه.

2. كما يجب العمل على تجميع مخرجات وتحويلات المغتربين في وعاء واحد (البنك المركزي)، والضغط باتجاه تحويل المساعدات الإنسانية عبر البنك المركزي عدن للاستفادة منها بدلا من تحويلها الى صناعة تحت تصرف لجنة المدفوعات الحوثية.

3. اضع الى ذلك تفعيل دور الأمن والسلطة القضائية لخلق بيئة آمنة لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

4. تنظيم الاستيراد وعلى وجه الخصوص استيراد المشتقات النفطية، المتهم الاول بخلق الطلب على النقد الاجنبي وبالتنسيق مع البنك المركزي. وفيما يتعلق بمالية الدولة المعطلة والتي تعد احد اسباب التدهور الاقتصادي فيتطلب الأمر:

1. اعداد موازنة الدولة واقرارها أولا.  
2. توريد كافة ايرادات الدولة الى البنك المركزي ومحاسبة من يعبث بها أو يعيق وصولها للخزينة العامة للدولة ثانيا.  
3. ومن ثم تنمية الإيرادات والبحث عن دعم خارجي ثالثا.

\*باحث ومحلل مالي واقتصادي.

اليمني، وصك نقود معدنية فئات 100 ريال وما فوق.

2. أحد أهم اهداف سلطة الانقلاب من منع التداول بالطبعة الحديثة، هو استهلاك الطبعة القديمة واندثارها ليكون ذلك مبررا لإصدار نقد الكتروني بدلا عن النقد المحلي القانوني، لذلك قد تقدم الجماعة لسن قانون الريال الالكتروني بالتوازي مع صك نقود معدنية فئات 100 وما فوق من أجل المدفوعات الفورية.

## التوصيات

1. أصبح البنك المركزي اليمني يواجه الأزمة منفردا، بالرغم من أن مسببات الأزمة ليس لها علاقة بالسياسة النقدية، فهي إما ناتجة عن تعطيل السياسة المالية في البلاد وعجز الإيرادات عن تغطية النفقات، أو ناتجة عن حرب اقتصادية شغوا تشنها جماعة الحوثي على وجه الخصوص ضد الشعب، لذلك يجب على الحكومة رفع مستوى المسؤولية لديها، والتعاون والتنسيق والتكامل مع البنك المركزي اليمني في إدارة الملف الاقتصادي، وعدم جعل المركزي شماعية يعلق عليها إخفاقات الحكومة.

2. العمل على توفير الشرط المذكور أنفا (انظر الشروط) وهو تعاون كافة مؤسسات الدولة وأجهزتها بما فيها الأجهزة الأمنية وجهاز الأمن القومي على وجه الخصوص والأطراف الموقعة على اتفاق الرياض مع البنك المركزي اليمني، وتكوين غرفة عمليات مشتركة لتنفيذ القرار، فالمصلحة العليا تقتضي تكاتف الجميع، فالتدهور الاقتصادي والتضخم أنكاه كاهل الشعب شمالاً وجنوباً، ولا داعي لمزيد من الانقسام، ومصصلحة الوطن والمواطن فوق كل المصالح.

3. إن خطوة البنك المركزي في إعادة التعامل بالطبعة العريضة، يجب أن يرافقها خطوات أخرى تتخذها وزارة